2024 آب العدد 14A
No.14A Aug 2024
المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254

قراءة إسلامية لتقنين وضبط النظام المحاسبي المعاصر

الباحث: علاء حسين عوده الجهلاوي
الدكتور: سعيد يوسف البستاني
الجامعة الإسلامية في لبنان/ كلية الحقوق/ قسم القانون الخاص
alaa.alaboody1992@gmail.com

المستخلص

يتناول هذا البحث قراءة إسلامية لتقنين وضبط النظام المحاسبي المعاصر مع التركيز على دور المبادئ الإسلامية المرتبطة بالنظام المحاسبي:

- الأمانة والعدالة: الإسلام يؤكد على أهمية الأمانة في المعاملات المالية وتحقيق العدالة بين جميع الأطراف المعنية، يجب أن يكون النظام المحاسبي شفافًا وعادلًا في تسجيل وعرض المعلومات المالية.

- تجنب الربا: الإسلام يحرم الربا في جميع المعاملات المالية، يجب أن يكون النظام المحاسبي متوافقًا مع مبادئ التمويل الإسلامي والابتعاد عن الفوائد الربوية.

- الزكاة والمسؤولية الاجتماعية: الإسلام يفرض الزكاة على الأموال وينظر إلى المؤسسات على أنها مسؤولة اجتماعيًا، يجب أن يسهل النظام المحاسبي احتساب الزكاة وتوثيق المسؤولية الاجتماعية للمنشآت.

- الشفافية والإفصاح: الإسلام يؤكد على الشفافية والإفصاح في المعاملات المالية، يجب أن يكون النظام المحاسبي قادرًا على توفير معلومات مالية دقيقة وشاملة لجميع الأطراف المعنية.

- التوازن والاعتدال: الإسلام ينادي بالتوازن والاعتدال في جميع جوانب الحياة، يجب أن يكون النظام المحاسبي متوازنًا ومعتدلًا في تسجيل وعرض البيانات المالية.

تقنين وضبط النظام المحاسبي المعاصر وفقًا للمبادئ الإسلامية.

الكلمات المفتاحية : قراءة إسلامية لبنية نظام المحاسبة العامة ، المالية المعاصرة ، التكاليف المباشرة والتكاليف غير المباشرة .

An Islamic reading to codify and control the contemporary accounting system

Alaa Hussein Odeh Al-Jahlawi
Dr. Saeed Youssef Al-Bustani
Islamic University of Lebanon - collage of rights -Department of Private Law
alaa.alaboody1992@gmail.com

Abstract

This research deals with an Islamic reading of the codification and control of the contemporary accounting system, focusing on the role of Islamic principles related to the accounting system:

-Honesty and justice: Islam emphasizes the importance of honesty in financial transactions and achieving justice among all parties concerned. The accounting

system must be transparent and fair in recording and presenting financial information.

-Avoiding usury: Islam prohibits usury in all financial transactions. The accounting system must be compatible with the principles of Islamic finance and avoid usurious interest.

-Zakat and social responsibility: Islam imposes zakat on money and views institutions as socially responsible. The accounting system must facilitate the calculation of zakat and document the social responsibility of establishments.

-Transparency and disclosure: Islam emphasizes transparency and disclosure in financial transactions. The accounting system must be able to provide accurate and comprehensive financial information to all parties concerned.

-Balance and moderation: Islam calls for balance and moderation in all aspects of life. The accounting system must be balanced and moderate in recording and presenting financial data.

Codifying and controlling the contemporary accounting system according to Islamic principles.

Keywords: Islamic reading of the structure of the general accounting system, contemporary finance, direct and indirect costs.

مقدمة:

النظام المحاسبي المعاصر لعب دورًا محوريًا في إدارة الأعمال والمعاملات المالية في العصر الحديث. ومع ذلك، فإن هناك حاجة إلى تقنين وضبط هذا النظام بما يتوافق مع المبادئ والقيم الإسلامية. في هذا البحث، سنستكشف كيف يمكن قراءة النظام المحاسبي المعاصر من منظور إسلامي وكيف يمكن تقنينه وضبطه وفقًا للشريعة الإسلامية.

انطلاقاً من هذا التصور التكاملي للنظام المحاسبي يجدر الذكر بأنه بمثابة مجموعة من القواعد التقنية التي تعبر عن معالم النظام الاقتصادي المطبق في بلاد ما وفق المبادئ او النظريات الاقتصادية المعتمدة ومن ثم فإن النظام المحاسبي التقليدي او المعاصر يتبنى ويجسد مبادئ الاقتصاد الرأسمالي في اوج تطوره او ما يسمى باقتصاد السوق .

ومقارنة بالمنظور الاسلامي من عقيدة وشريعة واحكام فقهية ومبادئ فكرية للاقتصاد الاسلامي تهدف هذه المساهمة المتواضعة الى القيام بقراءة من منظور اسلامي لبعض الجوانب الاساسية لمكونات او بنى النظام المحاسبي المعاصر خاصة على المستوى الجزئي اي المؤسسة الإقتصادية ولذا فإن هذه الورقة تعتمد خطة انتقائية لحصر ودراسة الفقرات التالية الذكر :

1- فحص لبنية نظام المحاسبة على مستوى المحاسبة العامة او المالية وذلك من خلال دراسة القواعد العامة وابراز التي تخالف المنظور الاسلامي ثم اعتماداً على دراسة النظام المحاسبي للبنوك الاسلامية سيتم :

أ- تحليل التكاليف وجدولتها .

ب- تحليل الايرادات وجدولتها .

ج- ثم رسم تصور لنتائج النشاطات المصرفية

إن هذه الدراسة كانت تعتمد على الابعاد التقنية من حيث التنظيم المحاسبي للنشاط الاقتصادي فإنها قابلة للتوسع نظرياً من حيث تعميق توظيف مبادئ الاقتصاد الاسلامي و تطبيقا او معاصرة من حيث توظيفها في اطار عولمة الاقتصاد .

أولا المبادئ الإسلامية المرتبطة بالنظام المحاسبي:

- الأمانة والعدالة: الإسلام يؤكد على أهمية الأمانة في المعاملات المالية وتحقيق العدالة بين جميع الأطراف المعنية. يجب أن يكون النظام المحاسبي شفافًا وعادلًا في تسجيل وعرض المعلومات المالية.

- تجنب الربا: الإسلام يحرم الربا في جميع المعاملات المالية. يجب أن يكون النظام المحاسبي متوافقًا مع مبادئ التمويل الإسلامي والابتعاد عن الفوائد الربوية.

- الزكاة والمسؤولية الاجتماعية: الإسلام يفرض الزكاة على الأموال وينظر إلى المؤسسات على أنها مسؤولة اجتماعيًا. يجب أن يسهل النظام المحاسبي احتساب الزكاة وتوثيق المسؤولية الاجتماعية للمنشآت.

- الشفافية والإفصاح: الإسلام يؤكد على الشفافية والإفصاح في المعاملات المالية. يجب أن يكون النظام المحاسبي قادرًا على توفير معلومات مالية دقيقة وشاملة لجميع الأطراف المعنية.

- التوازن والاعتدال: الإسلام ينادي بالتوازن والاعتدال في جميع جوانب الحياة. يجب أن يكون النظام المحاسبي متوازنًا ومعتدلًا في تسجيل وعرض البيانات المالية.

قراءة اسلامية لبنية نظام المحاسبة العامة او المالية المعاصرة :

إن من اهداف وضع خطة محاسبية تذكر الخدمات التي يمكن اتاحتها لصالح حسن وضبط التسيير او الادارة او الاداء لدى المنشأة الاقتصادية ولذا هناك قواعد[i] تجسد مثل هذا الهدف السامي والاساسي تكاملياً .

قاعدة الحذر : وهي تمكن المسيرين بأن يعتمدوا على محاسبة تتحكم في حصر مختلف الحسابات واساسها للتكاليف والايرادات ومن ثم للنتائج وايضاً للأصول والخصوم على مستوى ميزانية المؤسسة الاقتصادية وهذا لا يتم الا اذا قننت وضبطت العمليات الاقتصادية وتسجيلها محاسبياً بحيث يتمكن النظام المحاسبي المحكم من جعل التسيير حذراً وذلك من خلال تجسيد الرشادة بل الرشد من منظور اسلامي وايضاً الأمثلية للقيام بمختلف العمليات الاقتصادية ولهيكلة المؤسسة عبر كل مراحل ادارتها بغية الوصول باستغلال نشاطات المؤسسة الى مستوى النمو والفعالية الاقتصادية المطلوبة مقارنة بقواعد السوق ومن ثم تصير المؤسسة ناجحة .

قاعد الانتظام :

تمكن هذه القاعدة المسيرين من تجسيد واتاحة الارادة والقدرة او الوسائل لمتابعة سير عمليات المؤسسة الاقتصادية وتنظيمها عبر مراحل تطورها ووضع حدود او نقاط تمكن هؤلاء المسيرين من القيام بتقييم كل مرحلة من المراحل او دورة من الدورات كالثلاثي او الرباعي او النصف من سنة (الاستغلال)

وتتعدى ابعاد قاعدة الانتظام حدود المدى القصير او الدورة الانتاجية الى استمرارية مراحل النشاط الاقتصادي للمؤسسة في المدى المتوسط وحتى الطويل وذلك لاكتمال عمر او مدة احتمال المنشأة .

قاعدة الامانة او السلامة :

ان هذه القاعدة تعبر عن كون السلوك الرشيد والامثل للمسير قد احترم القواعد السليمة في القيام بالمعاملات .

وقد تعبر هذه السلامة عن احترام القواعد العلمية والاقتصادية وفي مجال الادارة او التسيير والقانونية لمحيط المؤسسة الداخلي بالنسبة للمعاملات المحلية او بالنسبة للمعاملات الدولية او على المستوى العالمي بالنسبة لهذا المحيط الاوسع.

اما مفهوم السلامة[ii] للبحث عن عوامل الانتاج في السوق فهو يتمثل في كون صاحب المشروع يعتمد في ذلك على محاسبة للتكاليف الاستثمارية المنبثقة عن فحوى دراسة الجدوى التقنية والاقتصادية الخاصة بكل جوانب او مكونات المشروع الاستثماري وهذه السلامة تمس عناصر العمل ورأس المال والآلات والتقنيات والمواد الاولية والوسطية والطاقوية الى آخر ذلك من العوامل التي تعتمد عليها المنشأة في بنائها وانطلاقها في الانتاج عبر مراحل التموين والانتاج والتوزيع للمنتوج او التسويق اي العلاقة مع المستخدمين او المستهلكين للمنتوج

فالسلامة شاملة لكل مراحل نشِأة وتطور المنشأة الاقتصادية حيث يمكن التكلم بعد هذا التفصيل عن السلامة الاستثمارية والتموينية او التخزينية والانتاجية والتبادلية او التجارية من خلال الوظيفتين المتلازمتين للتوزيع (للمنتوج) والتسويق والمالية وفي مجال توزيع ثروة المؤسسة عن طريق حسن الاداء في توزيع ايراداتها .

كل هذه القواعد المؤدية لتحقيق السلامة الشاملة لوظائف المؤسسة الاقتصادية تكون شرعية لما تكون موافقة او منضبطة بضوابط السلامة الشرعية او وفق احكام الشريعة الاسلامية .

اذا فإن القواعد المحاسبية ان كانت تبرز قوانين وكيفية التحكم تقنياً في التكاليف والايرادات ثم النتائج للوصول للتحكم في الاصول والخصوم وذلك لضبط العلاقات داخل المؤسسة وعلاقاتها مع محيطها الاقتصادي المحلي والدولي او العالمي فهي تنطلق من مبادئ اعتقادية تستنبط منها وتعتمد عليها في تطبيقها وهو فحوى القواعد المحاسبية الاسلامية .

فكأن المبادئ الإسلامية تهدف الى تطهير وأسلمة النظام المحاسبي بكل مكوناته الجزئية والكلية وذلك للمساهمة في تطهير وأسلمة الاقتصاد برمته، وهو ما سنجاول ابرازه عبر هذه المساهمة المتواضعة من خلال القيام بمناقشة محتوى النظام المحاسبي اعتماداً على قراءة اسلامية للخطة المحاسبية [iii] التقليدية او المعاصرة أي المخطط المحاسبي [iv].

إن هذه القراءة تبدأ على مستوى ميزانية المنشأة الإقتصادية وذلك بفحص الاصول ثم الخصوم على التوالي .

إن سلامة الاصول تشمل بند او مجموعة الحسابات تحت عنوان " الاستثمارات " بحيث انها تعبر عن القاعدة التجهيزية والمالية للمؤسسة الإقتصادية .

ومن صور هذه السلامة نذكر المؤشرين التاليين .

مؤشر الكثافة الرأسمالية = الاستثمارات الاجمالية

عدد العمال

حيث يمكن تصنيف هذا المؤشر من خلال حالات ثلاث ذات دلالة :

الحالة الاولى : تدل على ان المؤسسة الاقتصادية للبلاد النامية ذات الكثافة السكانية تعطي الاولوية لتكثيف استخدام عنصر العمل والتقنيات السهلة بالنسبة لتوظيف رؤوس الاموال حيث يميل هذا المؤشر الى الانخفاض او التناقض وهي حالة تعبر او تتناسب مع المرحلة الاولى

في اولويات الاقتصاد الاسلامي [v] على اساس مقاصد الشريعة [vi] اي مرحلة الضروريات من حيث توظيف العوامل (كثافة عنصر العمل المتاح نسبياً اكثر من رأس المال خاصة بالعملة الصعبة) ومن حيث تحقيق المنافع الصالحة من سلع وخدمات التي من شأنها حفظ المقاصد او الاركان الخمسة وهي الدين والنسل (او العرض) والعقل والحياة (او النفس) والمال .

أما الحالة الثانية : فهي تشهد تكافؤاً بين الاستثمارات وعدد العمال اي ان المؤشر يشهد استقرار تكافؤ وذلك بإعطاء الاولوية لإقامة المشاريع التي تستخدم التقنيات المزدوجة (السهلة والمتطورة معاً) حيث ان هذه المنشآت من شأنها ان تكمل تحقيق الضروريات وفتح الفرص لتحقيق الحاجيات التي تهدف الى (رفع الحرج) عن المسلمين .

والمرحلة الثالثة : تعبر عن كون المنشآت الاقتصادية تميل الى تكثيف الاستثمارات مع انها تتطلب يداً عاملة رفيعة المستوى علمياً وتقنياً وخبرة مع التجهيزات المصحوبة بتقنيات متطورة بحيث يميل المؤشر الى الارتفاع وهذه المشاريع تهدف الى تكملة مرحلة الحاجيات والخوض في تحقيق مرحلة التكميليات اي المنافع الموفرة للمتعة في حدود الاعتدال

القيمة المضافة

الاستثمارات الاجمالية

حيث ان هذا المؤشر يعبر عن تطور الفعالية الاقتصادية للمؤسسة كلما مال الى ارتفاع مع العلم ان كل مستوى للاستثمارات يصحبه حجم معين لليد العاملة .

ان المخزونات تعد ضرورية للإنتاج خلفاً (المستلزمات) وأماماً (المنتوجات) حيث ان سلامتها تتماشى مع مراحل الضروريات والحاجيات والتكميليات من العوامل والمنافع الصالحة وحيث انها تعتمد على قواعد السلامة التقنية مثل التوازن والانسجام في ما بين المخزونات لتصير

متتالية عبر مراحل منسجمة فتصبح مستوياتها تتفادى حدود التقتير والافراط لتكون معتدلة كاعتماد المخزونات الوسطية او المتوسطة مع اعتبار هامش معقول للتغير تصاعدياً او تنازلياً.

والمعلوم ان المشتريات القابلة للتخزين تضاف الى اسعارها تكاليف التخزين اعتماداً على طرق لتثمين الاستهلاكات الوسيطة ضمن الدورة الانتاجية فعلى سبيل الذكر هناك طريقة (المدخلات الاولى) هي التي تكون المخرجات الاولى وذلك باستخدام المواد المخزنة على اساس قاعدة (اول بأول) .

هذه الطريقة لا تمكن من التحكم في تضخم التكاليف نتيجة ارتفاع اسعار المشتريات مما سيؤدي الى عدم توزيع الزيادات حسب مراحل تكون هذه التكاليف وهناك طريقة تحدد التكلفة المتوسطة بعد كل مدخل (للمواد الوسيطية) وهي تؤدي الى آثار متشابهة لدى الطريقة السابقة نذكر طريقة التكلفة المتوسطة خلال (فترة التخزين) والمعتاد انها تدوم شهراً بدلاً من اعتماد السنة فمدة الشهر ليست طويلة وهي تمكن من توزيع وسطي لتكاليف التخزين وهو ما يسحب على تكاليف الانتاج والتوزيع .

إن التحكم في مختلف التكاليف يعد مظهراً من مظاهر الرشادة والبحث عن الامثلية وهو ما يمكن المنشأة الاقتصادية من تحديد اسعار معقولة تحافظ على ارباح مشجعة مقابل اعتبار مصالح الزبائن او المشترين .

اما الاموال الدائنة فهي تعد من الاصول والتي يجب على المؤسسة ان تحافظ عليها حتى لا تقلص قدرتها على تحصيل الايرادات للمبيعات كما يجب القيام بدراسة تتابع حالات الزبائن وكذا ترتيبهم وفق قدرتهم على تسديد مستحقات المؤسسة وهو ما يعبر عن قاعدة الحذر وسلامة المبيعات كما يجب التفطن للزبائن الذين ليست لهم القدرة على تسديد ديونهم حتى لا يتم تشجيع (الغارمين) على التكاثر والتعود على هذه الظاهرة السلبية .

كما انه ليس من حق المؤسسة الاقتصادية ان تتقاضى (ربا) عن مستحقاتها الدائنة كون هذه القروض قصيرة الاجل استهلاكية او مرتبطة بالإدارة الانتاجية او متوسطة وطويلة الاجل . أي ان سلامة التمويل لنشاطات المؤسسة تقتضي ايضاً عدم دفع فوائد او (ربا) مقابل طلبات للقروض او لمستحقات مدينة (الخصوم) من الموردين او الممونين او المصارف او من قبل (الجمهور) .

وخلاصة القول فإن سلامة معاملات المنشأة الاقتصادية تقتضي نقاءها او طهارتها من اشكال الربا من خلال محيط الاقتصاد المحلي او في اطار العلاقات الاقتصادية مع الخارج اذا فالنظام المحاسبي يتم تطهيره او بالأحرى تصميمه على اساس قواعد او مبادئ الاقتصاد الاسلامي او الشريعة الاسلامية السمحاء .

فضبط المستحقات الدائنة وترشيدها يمكن المؤسسة الاقتصادية من تعظيم تحصيل ايراداتها وذلك لتعلية حجم ومستوى الموارد المتداولة (العاملة ،الدائرة) لتغطية تكاليف الفترة الانتاجية اي في الاجل القصير ثم المساهمة اكثر في تكوين رصيد التمويل الذاتي لمجابهة تمويل الحاجات في المدى المتوسط .

وتتمكن المؤسسة ايضاً من خلال تكوين الاحتياطات المالية من رفع حجم الموارد المالية الخاصة والممولة كحاجات الاستثمارات متوسطة وطويلة الاجل كما ان هذا التوجه يجسد ويكمل العمل على تكريس التسيير الاستراتيجي المعتمد على تكريس نظام التمويل بالمشاركة والمضاربة والمرابحة والتأجير والسلم الى آخر ذلك من صيغ التمويل الاسلامية وهو ما ينتج الفرص الواسعة للتكامل في المعاملات بين المنشآت الإقتصادية و المصارف الإسلامية و من ثم توسع المعاملات في السوق المالية الاولية والثانوية تدعيماً لنظام المشاركة .

ان هذه الفقرة الاولى مكنتنا من الرجوع الى قواعد محاسبية اساسية (الحذر ، الانتظام ، الامانة او السلامة) ثم التطرق الى مناقشة بعض جوانب الاصول والخصوم لميزانية المؤسسة الاقتصادية .

ان هذه القواعد وهذه المناقشة لجوانب من التحليل الاقتصادي والمحاسبي تهدف الى التأكيد على ضرورة تكريس وتعميق قوانين التنظيم والضبط والرشادة والامثلية من خلال توظيف النظام المحاسبي والتحكم فيه .

كل ذلك يتفق مع ضوابط الشريعة الاسلامية ومبادئ او قواعد الاقتصاد الاسلامي الذي يعد اقتصاد مشاركة فاتحاً للفرص الاقتصادية والمعاملاتية لعناصر الانتاج على اساس القواعد الفقهية او قوانين الاقتصاد الاسلامي الاساسية التالية :

1- (الغنم بالغرم) : اي لا يمكن الحصول على ربح الا بالمشاركة في المخاطرة ضمن المشاريع والعمليات الاقتصادية .

2- (الغلة بالضمان) [vii]: اي ان المسير او المنظم للمشروع الاقتصادي والذي يتعهد بإدارته خلال دورة الاستغلال او الدورة الانتاجية يتعهد بضمان حسن قيامه بمهامه لإنجاح المشروع استثماراً واستغلالاً .

3- (التعدي او التقصير) [viii]: اي ان المسير او المضارب ضمن المشروع او المنشأة الاقتصادية لا يمكن له ان يتحمل الخسارة الا اذا قام بالتعدي او التقصير بمسؤولية التسيير التي تعهد بها .

البنوك الاسلامية تخصص لها محاسبة مع انها تكون شبيهة بالمؤسسات الاقتصادية ومن ثم فهي تتخذ لنفسها (دورات مستنديه ونظاماً محاسبياً) يختلف عن ما تتخذه البنوك التجارية التقليدية في اطار نظام الفائدة اي النظام الربوي او اقتصاد المديونية .

2- تحليل التكاليف وجدولتها :

إن ضبط حسابات التكاليف يتم وفق مبادئ وقواعد الاقتصاد الاسلامي التي تتحكم في العمليات المصرفية [ix] الخاصة بالاستثمار وبالخدمات والمعروف ان النظام المحاسبي يشمل المحاسبة العامة (او الخاصة) او المالية ومحاسبة التكاليف او التحليلية وايضاً المعمقة وهكذا فعلى غرار المؤسسات الاقتصادية الصناعية والتجارية خاصة ان المصارف الاسلامية قد اصبحت تهتم بعناية بحسابات التكاليف حيث تهدف :

أ- إلى حصر وتدقيق تكاليف الاستثمار وسير مختلف النشاطات منها الخدمات المصرفية .

ب- ضبط تكاليف سير او ادارة العمليات او التسهيلات التمويلية ومنها عمليات القرض الحسن وذلك بغية الوصول الى تحديد التكلفة الاجمالية او الكلية للأقراض بحيث لا تزيد عن العمولة التي يتقاضاها البنك الاسلامي مقابل ادارة وضمانات وخدمات القروض وحتى لا يحصل على زيادة او نفع المحرم شرعاً .

3- استنتاج الارباح خاصة وان المصرف الاسلامي يقوم بدراسة قبلية او سابقة لجدوى المشروع الاستثماري او لتوظيف الاموال وحساب الخسارة المحتملة ان وجدت .

4- اتخاذ المصرف الاسلامي لأنظمة وحسابات التكاليف كأدوات للتقديرات والمراقبة والفحص والضبط وحتى لتمكين الادارة من اتخاذ القرارات الاستراتيجية والميدانية ورسم سياسات تنمية المصرف الاسلامي ولتوسيع المساهمة في تكريس نظام المشاركة .

هذا ويمكن الاعتماد على النظام المحاسبي للبنوك الاسلامية للتأكيد على ان وحدة التكاليف هي (الحساب) [x] وانطلاقاً من الهيكل التنظيمي للبنك الاسلامي يتم (تقسيم مراكز التكلفة) على اساس وظيفي الى مراكز انتاج ومراكز خدمات وفقاً للأنشطة الاقتصادية الرئيسية .

التكاليف المباشرة والتكاليف غير المباشرة .

التكاليف المباشرة :

وهي التكاليف التي يمكن تخصيصها مباشرة على مراكز التكلفة وتتكون من :

* الاجور المباشرة :

حيث ان هذه الاجور تخص العاملين المرتبطين مباشرة بمراكز التكلفة المحددة نظراً لما قاموا

به من عمليات وخدمات مصرفية ضمن هذه المراكز .

ادوات كتابية ومطبوعات :

إن هذه التكاليف تتحملها مراكز التكلفة نظراً لكون مختلف الادوات الكتابية والمطبوعات ووثائق اخرى تستهلك او تستعمل مباشرة ضمن هذه المصالح .

*مصروفات مباشرة اخرى :

إن هذه التكاليف تعد اضافية للبنود السابقة وقد تأخذ اهمية ضمن التكاليف المباشرة اذا زاد حجم استهلاكها . ويتم تحميل مختلف التكاليف المباشرة اولاً على مراكز التكلفة التي تتكون من مراكز الانتاج ومراكز الخدمات وهو بمثابة (عملية التوزيع الاولي) .

التكاليف غير المباشرة :

وهي التكاليف التي لا يمكن تخصيصها مباشرة على مراكز التكلفة لأنها غير مرتبطة بها حيث ان المصارف تحملها خارج هذه المراكز كما ان التكاليف غير المباشرة يصعب التحكم فيها والحد منها خلافاً للتكاليف المباشرة التي يمكن تحديد مسؤولية تحملها لأنها مرتبطة بمراكز التكلفة .

ولكن يجدر الذكر بأن المنظور الاسلامي قد لا يقبل حصر المسؤولية في تحمل التكاليف على التكاليف المباشرة بل يجب ان يتعدى تحديد المسؤولية الى التكاليف غير المباشرة أيضا

نعرض فيما يلى تحديد مراكز الانتاج ومراكز الخدمة وكيفية توزيع التكاليف عليها .

مراكز الانتاج : وهى تشمل ادارات الانشطة الاقتصادية الرئيسية الاتية :

1- إدارة الودائع بالمشاركة (المضاربة) المطلقة ، أي بدون شروط تقيد عمل المسير أو المضارب ولكن احتراما لقاعدة "عدم التقصير والتعدي" .

2- ادارة الودائع بالمشاركة (المضاربة) المقيدة اي اضافة للقاعدة السابقة يجب على المسير للمشروع او المضارب ان يحترم ايضاً الشروط المتفق عليها مع صاحب المال ويتقيد بها .

3- ادارة الادخار وهو اساساً في شكل وديعة ما عدا اذا طلب المودع بان يجمد ادخاره

ويوظف من طرف المصرف على نسبة للمشاركة في الارباح .

4- ادارة اعادة المضاربة .

5- ادارة الحسابات الجارية حيث ان هذه الاموال ليست قابلة للتوظيف لأجل الربح .

6- ادارة الاوراق المالية مثل الاسهم وسندات المشاركة او سندات المضاربة .

7- ادارة القروض التي يجب ان تكون حسنة او تكون في شكل تسهيلات تمويلية في اطار المرابحة او المضاربة او الايجار او السلم .

8- ادارة الخدمات المصرفية الخارجية و الصناديق الخاصة تحت نظارة البنك.

مراكز الخدمات :

وهي تشمل الادارات الخدمية الآتية .

1- الادارة العليا .

2- ادارة التخطيط والبحوث .

3- ادارة التنظيم والتدريب .

4- ادارة التفتيش .

5- ادارة الفروع .

6- ادارة الشؤون القانونية والإدارية .

ويتم توزيع تكاليف مراكز الخدمات (الادارات الخدمية) على مراكز الانتاج .

الانشطة الاقتصادية الرئيسية :

1- قبول الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية الدائنة) .

2- الاستثمار بالمشاركة (المضاربة) : الودائع الثابتة الودائع بأخطار صناديق الادخار .

3- الاقراض.

4- الخدمات المصرفية الداخلية .

5- الخدمات المصرفية الخارجية .

6- المحافظة على السيولة .

التكاليف	الودائع بالمشاركة (المضاربة المطلقة)	الودائع بالمشاركة (المضاربة المقيدة)	الادخار	اعادة المضاربة	الحسابات الجارية	الاوراق المالية	القروض	الخدمات المصرفية الداخلية	الخدمات المصرفية الخارجية	الصناديق الخاصة	الادارة العامة	المجموع
- اجور ومرتبات - ادوات كتابية ومطبوعات - مصروفات اخرى - زكاة المال												

جدول توزيع تكاليف مراكز الانتاج (ادارات الانشطة الاقتصادية الرئيسية)

مراكز الخدمات (الادارات الخدمية)	**الودائع بالمشاركة (المضاربة) المطلقة**	**الودائع بالمشاركة (المضاربة) المقيدة**	**الادخار**	**اعادة المضاربة**	**الحسابات الجارية**	**الاوراق المالية**	**القروض**	**الخدمات المصرفية الداخلية**	**الخدمات المصرفية الخارجية**	**الصناديق الخاصة**	**الادارة العامة**	المجموع
- الادارة العامة . - التخطيط والبحوث .												

- التفتيش . - الفروع . - الشؤون القانونية . - الشؤون الادارية . - توزيع تكاليف مراكز الخدمات على مراكز الانتاج يضاف اليها : تكاليف مراكز الانتاج (ادارات الانشطة الاقتصادية) . مجموع التكاليف الكلية على مستوى ادارات الانشطة الاقتصادية .												

جدول توزيع تكاليف مراكز الانتاج (ادارات الانشطة الاقتصادية)

تكاليف إدارة الانشطة الاقتصادية الرئيسية	قبول الودائع تحت الطلب	الاستثمار بالمشاركة (المضاربة)	الاقراض	الخدمات المصرفية الداخلية	الخدمات المصرفية الخارجية	المحافظة على السيولة	المجموع
- الودائع بالمشاركة (المضاربة المطلقة) - الودائع المشاركة المقيدة (المضاربة المقيدة) - الادخار - اعادة المضاربة - الحسابات الجارية - الاوراق المالية - القروض - الخدمات المصرفية الداخلية - الخدمات المصرفية الخارجية - الصناديق الخاصة							

وتحت نظارة البنك **- الادارة المالية**							
المجموع							

جدول توزيع اجمالي التكاليف على الانشطة الاقتصادية الرئيسية

ثالثا تحديد او ايجاد النتيجة على مستوى الانشطة الاقتصادية الرئيسية :

تحليل الايرادات .

إن التوصل الى النتيجة المحاسبية للبنك الاسلامي وفق قواعد المحاسبة التحليلية او محاسبة التأليف يتم وفق المراحل التالية :

1- تحليل الايرادات وتحديد ايرادات كل ادارة من ادارات الانشطة الاقتصادية الرئيسية للبنك : على غرار القيام بمراحل توزيع التكاليف اساساً التوزيع الاولي والتوزيع الثانوي ان الايرادات تخضع ايضاً لمنهج توزيعي مماثل حيث يتم تبيان الادارات التابعة لادارات الانشطة الاقتصادية الرئيسية بغية تجميع ما تجلبه او تقوم بتحصيله من ايرادات .

2- توزيع ايرادات الادارة على الانشطة الاقتصادية الرئيسية : إن هذه المرحلة تعبر عن كون النظام المحاسبي المصرفي يقدم على اعادة توزيع ايرادات الادارات التابعة على الانشطة الاقتصادية الرئيسية.

3- مقابلة الايرادات بالتكاليف : وهو ما تشمله الفقرة الرابعة .

الإيرادات	**الودائع بالمشاركة (المضاربة المطلقة)**	**الودائع بالمشاركة (المضاربة المقيدة)**	**الادخار**	**اعادة المضاربة**	**الحسابات الجارية**	**الاوراق المالية**	**القروض**	**الخدمات المصرفية الداخلية**	**الخدمات المصرفية الخارجية**	**الصناديق الخاصة**	**الادارة المالية**	**المجموع**
- ارباح الاستثمار بالمشاركة المطلقة (المضاربة												

المطلقة) - ارباح الاستثمار بالمشاركة المقيدة (المضاربة المقيدة) - ارباح اعادة المضاربة - ايرادات محفظة الاوراق المالية - العمولات - ايرادات متنوعة - مقابل ادارة وخدمة القروض												
المجموع												

جدول تحليل الايرادات وتحديد ايرادات كل ادارة من ادارات الانشطة الاقتصادية الرئيسية

الايرادات	قبول الودائع تحت الطلب	الاستثمار بالمشاركة (المضاربة)	الاقراض	الخدمات المصرفية الداخلية	الخدمات المصرفية الخارجية	المحافظة على السيولة	المجموع
- الودائع بالمشاركة (المضاربة المطلقة) - الودائع المشاركة المقيدة (المضاربة المقيدة) - الادخار - اعادة المضاربة - الحسابات الجارية - الاوراق المالية - القروض - الخدمات المصرفية الداخلية - الخدمات المصرفية الخارجية - الصناديق الخاصة							

وتحت نظارة البنك ـ الادارة المالية							
المجموع							

جدول توزيع الايرادات على الانشطة الاقتصادية الرئيسية

4- مقابلة الايرادات بالتكاليف :

إن نشاطات البنوك الاسلامية على غرار باقي النشاطات للمؤسسات الاقتصادية تعد هامة لانها تقوم بدور الوساطة التنموية (او التعميرية) والمالية وذلك نظراً :

- لكون هذه البنوك تقدم الخدمات المصرفية العادية وتقوم بالتطبيقات المصرفية التقليدية مع القيام بتطهير ما هو محرم منها .

- وايضاً لكونها تلعب دوراً هاماً في تجسيد نظام المشاركة بدءاً بتعبئة الموارد المالية وتوعية المدخرين او ذوي القدرة المالية ودراسة الجدوى الاقتصادية والتقنية وحتى من المنظور الحضاري الاسلامي لإقامة اصناف الشركات وصيغ المضاربة وباقي صيغ التمويل الاسلامية كالتأجير والمرابحة والسلم .....الخ .

والتخطيط او تقدير اهداف مختلف النشاطات او الوظائف وكذا النتائج المرجوة منها وعلى سبيل الذكر الارباح او المردودية الإيجابية يؤثر على عناصر التكاليف المباشرة والمتغيرة منها وكذا على التكاليف الثابتة او غير المباشرة وعملية المقاربة او العادلة هذه تستدعي توظيف ادوات وتقنيات التحليل الاقتصادي والمالي والمحاسبي حيث يجدر ذكر اهمية محاسبة التكاليف او التحليلية وخاصة منها طريقة (نقطة التعادل او تحليل التعادل) .

فنقطة التعادل تبين لنا حجم او مستوى النشاط الذي يتساوى عنده رقم الايرادات او الاعمال مع التكاليف فأي نقطة قبل نقطة التعادل تؤدي الى خسارة واي نقطة بعدها تحقق ربحاً وحيث ان هذا الاخير يتأثر بالتغيرات التي تحدث في العناصر التالية :

1- التكاليف الثابتة وغير المباشرة التي تتحملها الدورة (الانتاجية) او فترة تسيير المصرف قصيرة الاجل .

2- التكاليف المتغيرة او المباشرة التي يسهل التحكم فيها خلال فترة التسيير هذه .

3- حجم او مستوى النشاطات المصرفية .

4- الايرادات المتأتية عن تقديم الخدمات المصرفية الداخلية والخارجية اي قيمة مبيعات هذه الخدمات وذلك وفق مستوى وانواع العمولات التي يتقاضاها المصرف الاسلامي نسبة الى مختلف الخدمات المصرفية .

وعلى اساس هذه العمولات المحددة للإيرادات الناجمة عن الخدمات المصرفية ان البنك الاسلامي يستخدم نقطة التعادل في مختلف نشاطاته كفرص التمويل او التسهيلات التمويلية او (الاقراض) (بمفهوم القرض الحسن) حيث ان هذه النقطة تنتج خسارة للبنك الذي يعمل على تخطيها الى الاعلى وذلك اعتماداً على دراسات الجدوى لمختلف المشاريع والعمل على ترشيد السلوكيات او التطبيقات المصرفية وجعل الخدمات المصرفية تعتمد على البحث على الامثلية ومن ثم تحقيق ربحية هذه الخدمات .

طريقة تحديد نقطة التعادل :

إن هذه الطريقة تشمل مجموعة من المراحل يمكن تسجيلها كالآتي :

المعادلة الاولى :

المبيعات = التكاليف + صافي الربح

أو المبيعات = التكاليف المتغيرة + التكاليف الثابتة + صافي الربح .

المعادلة الثانية :

التكاليف المتغيرة = المبيعات – (التكاليف الثابتة + صافي الربح) .

إن التكاليف المتغيرة تعد تكاليف مباشرة بالنسبة للخدمات المصرفية وتتغير تصاعدياً او تنازلياً مع ميل حجم النشاطات او الخدمات الى الزيادة او النقصان ومن ثم يتسنى التحكم فيها خلال (دورة النشاط المصرفي) على غرار الدورة الانتاجية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية المنتجة اي يسهل ترشيدها جعلها مثلى وضبطها .

ثم ان المبيعات تعبر عن تسعير حجم الخدمات او النشاطات المصرفية على اساس العمولات ذات المردودية الايجابية .

اما مجموعة (التكاليف الثابتة – صافي الربح) فهي تمثل هامش الربح بعد طرح التكاليف المتغيرة من المبيعات او يعبر عنها ايضاً بالربح الحدي او المساهمة الحدية او الهامش الفائض عن التكاليف المتغيرة او الهامش التجاري .

المعادلة الثالثة :

انطلاقاً من الاعتبارات الآنفة يمكن صياغة قاعدة او قانون نقطة التعادل على اساس الفرضيات التالية[xi]:

م ح تمثل المساهمة الحدية للإيرادات .

ت ث تمثل التكاليف الثابتة .

ع تمثل عدد الوحدات المنتجة او حجم النشاط الذي يمكن من الوصول الى نقطة التعادل .

فيمكن كتابة : م ح × ع = ت ث ، أي ع = ت ث

م ح

وإذا كان س يمثل سعر المبيعات فرقم الاعمال على مستوى نقطة التعادل يكون : س × ع اي الايرادات .

وإذا قمنا بتعويض المساهمة الحدية (م ح) بالفارق من الواحد الصحيح لنسبة

التكاليف المتغيرة (ت غ) ، نحصل على صيغة قانون نقطة التعادل وفي ما كتبه الايرادات (س × ع) الدكتور شوقي اسماعيل شحاته كالآتي [xii] :

التكاليف الثابتة

نقطة التعادل =

التكاليف المتغيرة

إن هذه الطريقة تعد مثالية نظرياً لكنه لوحظ بأن هناك اعتبارات تطبيقية او ميدانية مرتبطة بواقع النشاطات الاقتصادية عامة التي قد تؤثر في نجاحها نذكر منها اساساً :

- عدم تغير التكاليف الثابتة .

- ربط التكاليف المتغيرة بحجم النشاط حيث انه لا يمكن اعتبار آثار قانون الغلال او المردودية المتزايدة او المتناقصة وحيث ان هذه التكاليف لا تخضع لظاهرة التضخم .

- تعادل الانتاج او النشاط مع المبيعات .

- المساهمة الحدية بعد التكاليف المتغيرة تعد ساكنة .

الخلاصة

1. المبادئ الإسلامية المرتبطة بالنظام المحاسبي:

- الأمانة والعدالة: الإسلام يؤكد على أهمية الأمانة في المعاملات المالية وتحقيق العدالة بين جميع الأطراف المعنية. يجب أن يكون النظام المحاسبي شفافًا وعادلًا في تسجيل وعرض المعلومات المالية.

- تجنب الربا: الإسلام يحرم الربا في جميع المعاملات المالية. يجب أن يكون النظام المحاسبي متوافقًا مع مبادئ التمويل الإسلامي والابتعاد عن الفوائد الربوية.

- الزكاة والمسؤولية الاجتماعية: الإسلام يفرض الزكاة على الأموال وينظر إلى المؤسسات على أنها مسؤولة اجتماعيًا. يجب أن يسهل النظام المحاسبي احتساب الزكاة وتوثيق المسؤولية الاجتماعية للمنشآت.

- الشفافية والإفصاح: الإسلام يؤكد على الشفافية والإفصاح في المعاملات المالية. يجب أن يكون النظام المحاسبي قادرًا على توفير معلومات مالية دقيقة وشاملة لجميع الأطراف المعنية.

- التوازن والاعتدال: الإسلام ينادي بالتوازن والاعتدال في جميع جوانب الحياة. يجب أن يكون النظام المحاسبي متوازنًا ومعتدلًا في تسجيل وعرض البيانات المالية.

2. تقنين وضبط النظام المحاسبي المعاصر وفقًا للمبادئ الإسلامية:

- وضع معايير محاسبية إسلامية: إنشاء لجان محاسبية إسلامية لوضع معايير محاسبية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

- إنشاء هيئات رقابية شرعية: إنشاء هيئات رقابية شرعية لمراقبة والتأكد من التزام المنشآت بالمعايير المحاسبية الإسلامية.

- تطوير برامج تدريبية: تطوير برامج تدريبية للمحاسبين والمديرين الماليين لتعزيز فهمهم للمبادئ المحاسبية الإسلامية.

- تطبيق نظام الزكاة: إدماج نظام الزكاة في النظام المحاسبي وتطوير آليات احتساب وتوزيع الزكاة بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

- تعزيز المسؤولية الاجتماعية: تطوير آليات لتوثيق وإبراز المسؤولية الاجتماعية للمنشآت في التقارير المالية.

خاتمة:

في ظل التطورات السريعة في البيئة الأعمال والمعاملات المالية، هناك حاجة ملحة لتقنين وضبط النظام المحاسبي المعاصر بما يتوافق مع المبادئ والقيم الإسلامية. من خلال تطبيق هذه المبادئ الإسلامية، يمكن للنظام المحاسبي أن يساهم في تحقيق الأمانة والعدالة والشفافية في المعاملات المالية وبما يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية.

هوامش البحث:

[i] التطبيقات الادارية ، التحليل الأولي ج (1)، باتريس فيزافونا، دار برتي للنشر، الجزائر، 1991
[ii] الموسوعة العلمية و العملية للبنوك الإسلامية ، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية 1402هـ -1982م
[iii] التطبيقات الإدارية سبق ذكره ،
[iv] المخطط المحاسبي الوطني ، منشورات ، برتي ، الجزائر ، 1993
[v] المخطط المحاسبي الو الوظيفة الاستثمارية في الاقتصاد الإسلامي آثارها و أبعادها – الجزائر 1409 هـ - 1989 م طني ، منشورات ، برتي ، الجزائر ، 1993
[vi] الموافقات في اصول الأحكام ، الإمام الحافظ أبو أسحق الشاطئ ، الفكر للطباعة و النشر و التوزيع – لبنان 1341 هـ 1921م .
[vii] الموافقات في اصول الأحكام ، الإمام الحافظ أبو أسحق الشاطي ، الفكر للطباعة و النشر و التوزيع – لبنان 1341 هـ 1921م . فقه الشركات ، أحمد حمد ، دار القلم ، الكويت 1404 هـ - 1984 م
[viii] البنوك الإسلامية ، شوقي إسماعيل شحاته ، دار الشروق ، جدة ، المملكة العربية السعودية 1397 هـ - 1977
[ix] البنوك الإسلامية إسماعيل شحاته ، سبق ذكره
[x] البنوك الإسلامية ، سبق ذكره
[xi] البنوك الإسلامية ،سبق ذكره
[xii] التطبيقات الإدارية ، سبق ذكره

المراجع

1- التطبيقات الادارية ، التحليل الأولي ج (1)، باتريس فيزافونا، دار برتي للنشر، الجزائر، 1991
2- الموسوعة العلمية و العملية للبنوك الإسلامية ، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية 1402هـ -1982م
3- المخطط المحاسبي الوطني ، منشورات ، برتي ، الجزائر ، 1993
4- المحاسبي الو الوظيفة الإستثمارية في الاقتصاد الإسلامي آثارها و أبعادها – الجزائر 1409 هـ - 1989 م طني ، منشورات ، برتي ، الجزائر ، 1993
5- الموافقات في اصول الأحكام ، الإمام الحافظ أبو أسحق الشاطي ، الفكر للطباعة و النشر و التوزيع – لبنان 1341 هـ 1921م .
6- الموافقات في اصول الأحكام ، الإمام الحافظ أبو أسحق الشاطي ، الفكر للطباعة و النشر و التوزيع – لبنان 1341 هـ 1921م . فقه الشركات ، أحمد حمد ، دار القلم ، الكويت 1404 هـ - 1984 م
7-البنوك الإسلامية ، شوقي إسماعيل شحاته ، دار الشروق ، جدة ، المملكة العربية السعودية 1397 هـ - 1977
8-مراجع إلكترونية:
أسامة عبد الخالق الأنصاري إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية بحث منشور على الموقع -الالكتروني www.kotobarabia.com : 2006، ص ص 180-182 أطلع عليه بتاريخ 1-10-2013